Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

العدد ١١٥ ، اغسطس ١٩٩٢ ، صفر ١٤١٣هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

عامان على الاحتلال العراقي للكويت

بعد مرور اقل من عامين على الغزو العراقي للكويت، اصبح من الواضح ان هناك تصدعا غير قليل في الموقف الخليجي الذي كان تماسكه الظاهري من بين اسباب الحماس الدولي للوقوف بوجه عدوان صدام حسين. ونقول ان تماسك الموقف الخليجي كان ظاهريا لان الاختلافات بين العوائل الحاكمة لم تضعف حتى خلال الازمة. ففي القمة العاشرة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الدوحة في شهر ديسمبر ١٩٩٠ كانت الهموم القبلية هي السائدة، ولولا احكام القبضة على الاعلام ومنع تسرب المعلومات لكانت تلك القمة فضيحة كبرى للنظام السياسي الخليجي. فما ان افتتح الامين العام لمجلس التعاون، عبد الله بشارة، اعمال تلك القمة التي عقدت قبل ثلاثة اسابيع من الحرب التي شنها الحلفاء لاخراج العراق من الكويت (١٩٩١/١/١٦) حتى بادر امير قطر للمطالبة بادراج قضية جزر حوّار التابعة للبحرين والتي يطالب آل ثاني بانتزاعها منها على جدول الاعمال. هذه الخطوة كانت كافية لافشال القمة، بل وربما الجهود التي كانت تتركز شيئا فشيئا باتجاه الحسم العسكري للازمة.

وجد الملك فهد بن عبد العزيز نفسه في موقف حرج، فهو عاجز عن حل الازمة وغير راغب في اطلاع الآخرين على ما كان يجري في اروقة قصر المؤتمرات بالدوحة. وبعد جهود مضنية تم الاتفاق على اعطاء الملك السعودي فسحة ستة اشهر يتابع فيها وساطاته بين الطرفين، وفي حالة فشله، يحق للطرفين معا عرض القضية على محكمة العدل الدولية في لاهاي. وهكذا كان، فقد فشل الملك فهد في وساطته امام اصرار حكام قطر على المطالبة بالسيطرة على جزر حوار، وانقضت الشهور الستة بدون التوصل الى حل مقبول من الطرفين. وعلى ضوء ذلك اعطي القطريون لانفسهم حق تقديم القضية الى المحكمة بدون التنسيق مع حكومة البحرين، الامر الذي رفضه آل خليفة، والقضية ما تزال مستمرة حيث ما يزال النقاش قائما حول مدى قدرة المحكمة على اصدار حكم في القضية طالما استمر النزاع بين الطرفين على الخطوات الاجرائية المطلوبة قبل الاحتكام الى المحكمة.

هذا الاختلاف بين القبائل الحاكمة، جعل الموقف الخليجي غير منسجم الا في الظاهر، فبينما كان آل الصباح مشغولين بالتطورات التي اعقبت تلك القمة، كان آل خليفة، و آل ثاني مختلفين حول السيادة على جزر حوار. وفي الوقت نفسه كان سلطان عمان يستقبل وزير خارجية العراق، طارق عزيز، معبرا عن عدم اقتناعه بمواقف رفاقه في دول مجلس التعاون. ولكن بالرغم من هذا الاختلاف على أرض الواقع كان الخطاب السياسي لدول مجلس التعاون تجاه الاحتلال العراقي للكويت موحدا، الامر الذي شجع الآخرين للتحمس لخيار الحرب. ولكن مع حلول الذكرى الثانية للغزو هذا الشهر (١٩٩٢/٨/٢)، يبدو ان الاتفاق الظاهري اصبح ضحية اخرى من ضحايا الصراع التقليدي بين القبائل الحاكمة في دول الخليج العربية. ويتضح الاختلاف من خلال امور عديدة منها مايلي:

١- برقيات التهنئة التي بعثها كل من رئيس وزراء البحرين الى صدام حسين بمناسبة عيد الاضحى المبارك والسلطان قابوس بن سعيد الى حاكم العراق بمناسبة ذكرى الاطاحة بالملكية (١٧ يولية (تموز) ١٩٥٨) واللتين كانتا بلغة عادية وليست معادية، حيث تمنى الزعيمان لصدام حسين الصحة والهناء والدعاء بطول العمر. هذا في الوقت الذي يعيش آل الصباح مشاعر الخوف المستمرة من استمرار صدام حسين في الحكم.

٢- التصريحات المطالبة باعادة العلاقات مع نظام صدام حسين. وهنا تبرز تصريحات رئيس وزراء البحرين، الشيخ خليفة بن سلمان الى جريدة «الفايننشال تايمز» البريطانية دليلا على ذلك (انظر صوت البحرين العدد الماضي).

٣- الخلافات المتصاعدة في ما بين الدول الخليجية نفسها. فالحساسيات متصاعدة هذه الايام بين حكومتي البحرين والكويت بسبب توقف الاخيرة عن تقديم مساعدات مالية لآل خليفة، وشعور حكومة البحرين بالضائقة المالية الخانقة بسبب تضاؤل المدخولات المالية ووجود عجز في الموازنة قدره ١٢٥ مليون دينار بحراني (حوالي ٣٥٠ مليون دولار امريكي). وكان من آثار تدهور العلاقات تصدي حكومة آل الصباح للعمال البحرانيين في الكويت والتنكيل بهم وطرد عدد منهم بشكل غير انساني. كما ان العلاقات متدهورة جدا بين حكومتي البحرين وقطر بسبب استمرار الازمة حول جزر حوار. وحكومة البحرين مستاءة من مواقف الحكومة السعودية التي فشلت في احتواء الخلافات الخليجية ولم تتخذ اي موقف ضد آل ثاني الذين اثاروا قضية الخلافات الحدودية مع البحرين في هذه الفترة الحرجة.

البقية على صفحة ٤

لانه ابن ولي العهد

سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة، نجل ولي العهد، عين نائبا لرئيس معهد البحوث والتنمية، على امل ان يساهم هذا الشاب في تطوير مستوى البحث العلمي في البلاد. وسلمان هذا تخرج في مطلع هذا العام من احدى الجامعات الامريكية حيث حصل على شهادة البكالوريوس، ويعتبر اول خليفي يحصل على هذه الدرجة العلمية. فشباب آل خليفة لا يرون ضرورة للتعلم وذلك لعدم خشيتهم من منافسة احد، لان وظائفهم مضمونة في كل الاحوال.

وسلمان، هذا الشاب الذي لم يتجاوز الرابعة والعشرين من عمره يعين نائبا لرئيس معهد البحوث والتنمية، فما هي خبرته ومؤهلاته ليصبح في هذا المنصب. هكذا تستقبل البحرين القرن الحادي والعشرين وهي مسلحة بالبحث العلمي بقيادة شاب اكمل الدراسة الجامعية لتوه، وكأن البلاد عقمت عن انتاج رجال العلم والمعرفة، وما اكثرهم. هذا في الوقت الذي يقضي فيه فئات الخريجين الجامعيين من ابناء البحرين في البحث عن وظيفة براتب متواضع فضلا عن مناصب عالية.

الزواج على الطريقة الخليفية

بعد حفل الزواج الذي انفق عليه من ميزانية الدولة ٥ ملايين دينار في شهر يونية الماضي، سيعقد هذا الشهر زواج آخر يتوقع ان يفوق في تكاليفه الزواج الاول. في وقت لاحق من هذا الشهر سيتزوج فواز نجل محمد بن خليفة، وزير الداخلية بحكومة البحرين الانسة ثاجبة بنت الامير. اما في شهر يونية فقد عقد قران علي نجل رئيس الوزراء على ابنة وزير الاسكان، خالد بن عبد الله الخليفة.

ويبدو ان السباق بين الامير ورئيس الوزراء في ميدان الانفاق من ميزانية الدولة على الشؤون الخاصة لكل منهما لا حدود له. والطريف في الامر ان الزواج الجديد يبدو انتقاما للزواج الاول. وتقول قصة الزواج الاول ان رئيس الوزراء كان ضيف شرف باحدى حفلات التخرج بجامعة البحرين عندما وقعت عيناه على فتاة من بين الخريجات، وعندما سأل عنها قيل انها بنت وزير الاسكان. في تلك الليلة استدعى خليفة بن سلمان والدي الفتاة وطلب يدها لابنه علي، وكانت علامات عدم الرضا بادية على وجه والدتها خصوصا وان علي بن خليفة معروف بسلوكه المنحرف ولعبه مع بنات الناس. ولكن هل يستطيع الوالدان رفض طلب رئيس الوزراء.

المشكلة ان الفتاة كانت لها علاقة غرامية مع فواز بن محمد بن خليفة، الذي كان عازما على الزواج بها، ولكن لا يستطيع احد رد طلب رئيس الوزراء. فحدث العقد بدون رضا الفتاة او والديها.

ويبدو ان الامير اراد احتواء الموقف فوعد وزير الداخلية بتطييب خاطره ووافق على تزويج ابنته ثاجبة من فواز، كما وعد ان يكون الزفاف «اميريا» اي باهض التكاليف.

وفي الوقت الذي تعاني فيه ميزانية البلاد من عجز قدره ١٢٥ مليون دينار بحراني (حوالي ٣٥٠ مليون دولار اميركي) لا يجد الامير او رئيس الوزراء غضاضة في اظهار البذخ والاسراف. وشعب البحرين المستضعف على موعد مع حفلة الزواج المقبلة، وكل زواج خليفي والشعب بخير.

الخلافات تتصاعد بين الدوحة والمنامة

وزعت الحكومة القطرية في مطلع الشهر الماضي محضر اجتماع جرى في ١٩٩٠/١٢/٢٥ بين وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل ووزراء خارجية قطر والبحرين، يوضح تفاصيل الاتفاق المبرم بين الطرفين. وجاء في المحضر اذا عجزت الوساطة السعودية في حل الخلاف مع نهاية شهر مايو ١٩٩١ يمكن للطرفين ان يطرحا الموضوع على محكمة العدل الدولية. واشار تصريح قطري الى ان قطر طرحت الموضوع في ٨ يوليو ١٩٩١، الا ان وزير الاعلام طارق المؤيد اشار الى ان حكومة آل خليفة كانت تتوقع ان تطرح القضية من قبل قطر والبحرين في آن واحد.

هذا ودعت محكمة العدل الدولية قطر لتقديم ردها على اسئلة المحكمة في ٢٨ سبتمبر القادم وعلى البحرين ان تعقب في ٢٩ ديسمبر القادم. وبعدها سوف تصدر المحكمة حكما في قضية الخلاف على السيادة على جزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة.

الاتفاق العسكري مع امريكا

نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر في ١٩٩٢/٧/١٢ ملخصا لما اورده تقرير لوزارة الخارجية الامريكية عن الاتفاقية العسكرية بين حكومة آل خليفة وامريكا. ومما ذكره التقرير ان الاتفاقية العسكرية التي وقعت في اكتوبر ١٩٩١ تمنح القوات الامريكية مدخلا الى المرافق البحرينية ويضمن حق التمركز المسبق لمواد تصلح لازمات مستقبلية. وان وزارة الدفاع الامريكية تمتلك وتدير «مدرسة البحرين» الواقعة في الجفير.

ولم يذكر التقرير المبالغ التي يدفعها الامريكيون الى آل خليفة مقابل استخدام القواعد الجوية والبحرية، ولكن اشارت مصادر مطلعة الى ان واشنطن تدفع قرابة ١٠٠ مليون دولار سنويا تذهب مباشرة الى جيوب العائلة الحاكمة. ولا تشير الموازنة العامة الى مدخولات من هذا النوع.

الخيار الخليفي بين الدكتاتورية والديمقراطية

في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٤ نشرت صحيفة «الفايننشال تايمز» اللندنية ملحقا اقتصاديا سياسيا عن البحرين.

اعتبر البعض ان ابراز صورة «الامير» ومحاولة اطراء نوع من المديح حول قيادته «المتوازنة» كان مناورة من اجل عدم منح الجريدة من التوزيع في البحرين كما حصل قبل ست سنوات عندما نشر التحقيق الموسع آنذاك العديد من المقالات الحرجة عن توسع الامبراطورية الاقتصادية لرئيس الوزراء وعزلته في قمة الهرم، مما ادى منع الصحيفة وخسران المردود التجاري من نشر التحقيق.

الموضوع الرئيسي الذي يحاول التحقيق معالجته هو رغبة المسؤولين في البحرين لتحويل الحياة الاقتصادية على النمط الذي اتخذته سنغافورة، التي حققت نجاحا باهرا بتحويل تلك الجزيرة الصغيرة الى وحدة اقتصادية صناعية نامية. ولكن لا يمكن تحقيق ذلك الامر لسببين رئيسين:

الاول: هو التنافس الخليجي على النشاطات الاقتصادية المربحة. وهو ما اشار اليه خليفة بن سلمان بان اصحاب الاعمال يتجهون الى المناطق التي توجد فيها سيولة اكثر. فاذا كان هناك بلد آخر غير البحرين، مثل دبي، يوفر نفس النشاط فان من الطبيعي ان تخسر البحرين. هذا بالاضافة لاضطراب الامن الخارجي بسبب الخلافات الحدودية بين الدول الخليجية، خصوصا ما يجري هذه الايام بين قطر والبحرين. وكما يشير المقال فان حكومة آل خليفة لا ترى بديلا عن الوجود العسكري الامريكي لحماية الامن الخارجي، ولو ان الامير لا يبرح يذكر من يقابله من البريطانيين ان بريطانيا مفضلة لديه على الامريكان ويطالب بتواجد عسكري بريطاني. وفي الوقت ذاته تعارض حكومة آل خليفة اي تواجد عسكري مصري او سوري لتحقيق الامن الخارجي، على الرغم من اتفاق دمشق بعد انتهاء حرب الخليج الثانية.

وتتوزع الخليج حاليا الى اربع قوى هي: ايران والعراق ومجلس التعاون الخليجي والقوات الامريكية ومما يزيد في حزن ال خليفة ان القوات الامريكية لا تتدخل لحسم الخلاف مع قطر بالقوة بل تترك الامر لمجلس التعاون الذي تسيطر عليه السعودية والذي يفتقد الفاعلية والتماسك والمنهجية. ولهذا فان خليفة لجأ مؤخرا للعراق (ضمن مربع القوى) للرد على التقارب الايراني - القطري ولارسال رسالة انذار للسعودية والكويت بان تخليهما مساعدة البحرين سياسيا وماليا والا فسوف يخلق لهم متاعب ليست في حسبانهم.

ولكن يبدو ان رئيس الوزراء قد تعدى الخطوط الحمراء، وكما حصل في السابق فقد تم تحريك المحور الامريكي ضمن قبيلة آل خليفة. ولهذا ظهر ولي العهد والعدو اللدود لرئيس الوزراء (حمد بن عيسى) بصورة مكثفة في الصحف، وأجراء المقابلات معه، حول سياسة البحرين الخارجية، وكأن الامر ليس من اختصاص رئيس الوزراء. اما ما طرحه ولي العهد فيختلف عما طرحه رئيس الوزراء. فحمد يشكر السعودية ويمجد بجهودها لحل الخلاف مع قطر مؤكدا ان الامر لا يحتاج الى التضخيم، وفي هذا رد مباشر على عمه «رئيس الوزراء» الذي يعتبر السعودية مقصرة تجاه البحرين. ولذلك صرح خليفة للفايننشال تايمز بانذار «مبطن» للسعودية والكويت عندما قال «ان البحرين لم تطالب دول الخليج بعد عن الخسائر التي لحقت بها من ازمة الخليج».

وعلى اي حال فان الامن الخارجي والتنافس الاقتصادي مع الدول المحيطة يختلف تماما عن سنغافورة ولذلك لا يمكن المقارنة بين البلدين.

السبب الثاني لعدم امكانية تحويل البحرين لسنغافورة الخليج هو الوضع الداخلي. يقول خليفة للفايننشال تايمز «ان البحرين التي كانت (في السبعينات) في المقدمة بالنسبة للمسألة الديمقراطية ليست مستعدة لاعادة التجربة مرة اخرى». والسبب في ذلك (في رأي خليفة) هو ان البحرين لديها خياران الامن او الديمقراطية، ولا يمكن التضحية بالامن من اجل الديمقراطية.

في سنغافورة التي يحاول المسؤولون تقليدها يوجد برلمان يحاسب الجهاز التنفيذي ويعاقب المفسدين والمتلاعبين بالاموال العامة ولديه صلاحيات واسعة في هذا المجال. اما في البحرين فلا توجد محاسبة عامة ولا يوجد عقاب لآل خليفة ومن لف حولهم لتلاعبهم باموال الدولة من اجل مصالحهم الشخصية، ولا يوجد مجال للديمقراطية، لان ذلك - في رأي خليفة - يعني التضحية بالامن. هل هذا صحيح؟

لا نختلف مع خليفة بان الامن امر ضروري لسد احتياجات المواطنين وتحقيق رغباتهم. ولكن الامن لا بد ان يتم تحقيقه عبر نظام فعال وعادل، وهنا يكمن الفرق بين نظام يقوم على مبدأ احترام الانسان وآخر يقوم على الدكتاتورية والتسلط.

ففي الدولة البوليسية قد يتحقق الامن ولكن كيف؟ النظام الحاكم في البحرين يعطي الصلاحية المطلقة للاجهزة الامنية (الشرطة والمخابرات) للتحكم والسيطرة على الشؤون العامة، بدون مراعاة لحكم القانون او الحقوق المدنية.

ولذلك فان المدير العام للامن العام (بريطاني) ورئيس جهاز الاستخبارات (بريطاني ايضا) لديهما صلاحيات بدون حدود او محاسبة لاستخدام كافة الاساليب القمعية لانزال العقاب بحق من يرونه خطرا على الامن.

وهذه الاجهزة القمعية لا تخضع للمحاسبة ولا يجوز لاحد ان يطالبها باثبات قانونية العقوبات المفروضة ضد شخص او مجموعة.

وهذا يسمح للاجانب الذين يسيطرون على هذه الاجهزة بنشر الرعب بين الناس وسلب امن المجتمع من اجل الحصول على امن الحكم. وهو يفسح المجال للمتلاعبين من ابناء القبيلة الحاكمة للتصرف في الثروات العامة بدون خوف او وجل من محاسبة شعبية او حدود معقولة. بل على العكس يصبح ابن القبيلة الحاكمة وكل ما يقوله هو «الدولة» و«القانون» وان من يعترض عليه فانه يخالف «القانون» الذي يحميه البريطانيون الذين يرأسون الاجهزة الامنية.

الخيار لدى خليفة اذاً ليس بين الامن والديمقراطية وانما بين الدكتاتورية والديمقراطية. والامن الذي يدعي البريطانيون انهم يحققونه ليس الا محاولة تركيع الشعب وتطويعه للنظام القبلي عبر نشر الرعب والخوف في المجتمع وفصل المجتمع عن الحكم ومنعه من ممارسة دوره في تقرير مصيره عبر حرية الرأي وضمان الحقوق المدنية بصورة متساوية. والاخير يعني العدالة الاجتماعية.

ونحن لا نستغرب الموقف الخليفي تجاه المسألة الديمقراطية، فالشعب البحراني لا يمكنه القبول بشيء اقل مما كان عليه قبل سبعة عشر عاما، كما لا يمكن لآل خليفة القبول بمبدأ المشاركة الشعبية في امر يعتبرونه ملكا خاصا لقبيلتهم حصنت عليه عبر غزو وسفك دماء وتحالف مع قوى خارجية للبقاء في السلطة. وهذا ما يدفعنا للتشاؤم من امكانية التعايش مع منطقين متضادين من جميع النواحي. ولكننا في الوقت ذاته متفائلون بالمستقبل، اذ ان النمط الديكتاتوري اصبح مرفوضا عالميا والوعي الشعبي اصبح من القوة بما لا يسمح بالتجميل المؤقت للتسلط الديكتاتوري.

نعم هناك عامل واحد يعتمد عليه آل خليفة ومشايخ الخليج، وهو الدعم الامريكي والغربي لانظمتها التي لا تليق بالذوق الانساني. ولكن هذا الدعم الخارجي محدود بالنسبة للعامل الزمني. فعندما تواجه البحرين صعوبة الحياة مع نضوب البترول في مطلع القرن الواحد والعشرين ويزداد الضغط الشعبي، لا يمكن لاية قوة مهما عظمت ان تواجه ارادة شعب يسعى لحياة حرة وكريمة، والقوى الخارجية لن تضحي بمصالحها من اجل قبائل متخلفة.

موسم العاشوراء وسياسة القمع

كعادته في كل عام يحتفل شعب البحرين بموسم عاشوراء ذكرى مقتل الامام الحسين عليه السلام. وفي هذه السنة حاولت مخابرات آل خليفة الاخلال بالموسم عبر تصرفات صبيانية وعشوائية. ففي مطلع شهر المحرم (١٩٩٢/٧/٢) شوهد عدد من افراد المخابرات وهم يصورون بكاميرا فيديو لفتات في قرية «ابو صبيع» كانت تحتوي على شعارات اسلامية. وبعد ذلك استدعي بعض المسؤولين عن المواكب الحسينية وامروا بنزع اللافتات.

وفي الوقت نفسه قامت وحدة من المخابرات بتهديد احد مرددي العزاء في المنامة وأمرته بعدم رفع شعار (نحن عشاق الحسين)! وامر مأتم القصاب بنزع لافتة كان مكتوبا عليها نفس العبارة.

وفي ليلة السادس من محرم قامت وحدة من جهاز المخابرات باحتجاز السيارة التي كانت توزع الماء وشراب الفواكه على موكب عزاء قرية «الدير» وتم اعتقال شخصين لمدة يوم واحد.

وفي ليلة الثامن امرت المخابرات الشباب الذين ينظمون مواكب العزاء في المنامة بعدم القيام باعمالهم هذا العام، واعتقلت ثلاثة اشخاص بعد ان اعتدت عليهم بالضرب امام الناس، وهؤلاء هم السيد حيدر حسن شرف وعلي يوسف الصايغ وشخص آخر من عائلة النشابة. وفي ليلة العاشر تم اعتقال ستة اشخاص من نفس المجموعة التي تنظم المواكب وهم جميل علي سلمان، سيد صادق العطار، اسكندر احمد سلمان وحسين محمد علي البناء، محمد المنسي، وحسين منصور وتم توقيفهم تلك الليلة. واطلق سراح معظمهم اليوم التالي بعد الاهانة والاجبار على التوقيع على تعهد بعدم تنظيم مواكب العزاء. ولكن لا يزال كل من حسين منصور وحسين محمد علي البناء قيد التوقيف لتهم غير محددة.

وكانت السلطة قد استدعت رؤساء المواكب في مطلع الموسم وطالبتهم فيه بعدم رفع الاعلام ذات اللون الاحمر. ولما احتج الحاضرون على هذا الامر قال ابراهيم الخليفة ان هذا اللون هو لون العلم الرسمي، بينما قال ضابط آخر ان اللون الاحمر ترفعه مواكب ايران. فقال له الحضور ان الاعلام الخضراء والسوداء والحمراء ترفع منذ القدم وان جميع الاماكن المقدسة بها هذا النوع من الاعلام، ثم ان هذه الاعلام عندما ترفع لا تحرق وبالتالي فليس هناك ما يدنس العلم الرسمي او يسيء اليه.

وفي يوم التاسع من عاشوراء تدخل احد افراد المخابرات في موكب عزاء منطقة جدعلي وصادر علما احمر، وعندم سئل عن السبب اجاب ان هناك امرا بعدم رفع علم يشبه العلم الرسمي للدولة. كما ارسل العقيد عبد السلام الانصاري مأمورا لمأتم بن سلوم يأمرهم بانزال جميع الاعلام الحمراء. الا ان موكب العزاء التابع لمأتم سلوم رفع الاعلام ا[illegible] تحديا للمخابرات.

شباب الغرب في البحرين

ظاهرة في ازدياد مضطرد في البحرين. اين ما تذهب تجد مجاميع من الشباب الصغار ومتوسطي العمر من ابناء الامريكان والانجليز. تراهم يمرحون في الشوارع وفي كل مكان ويطاردون بعضهم البعض مستخدمين احذية وأخشاب «الروبر». وبما انهم يشعرون بامن مطلق، امن معيشي مطلق وامن غير محدود من السلطات فهم يشعرون بالسيادة وخصوصا الامريكان منهم. الصراخ واللباس الفاضح والاخلاق غير الحميدة امكانية الذهاب والاياب الى اي مكان شاؤوا في البحرين هي احدى مظاهر السيطرة الامريكية والغربية على بلادنا. اما شباب البحرين المماثلون لهم في العمر فليس لهم سوى المعتقلات ورفض التوظيف والاهانة

نجم خليفي جديد: «سمو الشيخ سلمان»

«سلمان بن حمد بن عيسى بن سلمان بن حمد بن عيسى» تخرج من الولايات المتحدة بشهادة بكالوريوس في العلوم السياسية. ومنذ الاعلان عن ذلك قامت الدنيا ولم تقعد لدى ابيه حمد بن عيسى «ولي العهد» وقائد قوة دفاع البحرين».

فبامكان حمد الآن ان يستهزئ من عمه رئيس الوزراء خليفة وابن رئيس الوزراء علي بن خليفة، الذي لا يستطيع ابوه ان يفتخر به مهما صغر من شان.

فالاثنان علي بن خليفة وسلمان بن حمد يتشابهان في لقب العائلة وضخامة الجسم، ولكنهما عدوان لدودان لبعضهما الآخر. فكل منهما يسعى للحصول على اكبر عدد من المناصب وبسط النفوذ للاستعداد لساعة الحسم عندما يموت الامير الحالي او يتنازل عن العرش او يجبر على التنازل. عندها سوف يتحدد ما اذا كانت السلطات سوف تنتقل كلها الى حمد بن عيسى وابنه سلمان بن حمد ام الى خليفة بن سلمان وابنه علي بن خليفة.

ويشير بعض المحللين الى ان المستوى الادنى الذي يطمح اليه رئيس الوزراء هو تعيين ابنه رئيسا للوزراء في حين استلام حمد للامارة. اما الهدف الاكبر فهو ان خليفة يسعى لاستلام ولاية العهد بالاضافة لرئاسة الوزراء كما هو الحال مع سعد العبد الله في الكويت. وبالتالي يضمن انتقال الملك اليه والى ابنائه.

اما شعب البحرين فسوف يظل يعاني من هيمنة ثلاث شخصيات (الامير عيسى ورئيس الوزراء خليفة وولي العهد حمد) على المجتمع ومطالبة جميع الشركات والمؤسسات ارسال برقيات التهاني في المناسبات المختلفة وبصيغة ذلالية واضافة شخصين آخرين هما: علي بن خليفة وسلمان بن حمد بن عيسى.

محنة العمال البحرانيين في الكويت

ليس جديدا القول بان أهل الخليج هم من أكثر الشعوب العربية تشابها وقرابة نسب. وقد عبر عن ذلك اهالي الخليج في اروع صورة اثناء العدوان العراقي على الكويت حيث استقبلوا اخوانهم من الكويتيين خير استقبال واسكنوهم بيوتهم، وقد فعل اهل البحرين الشيء نفسه مع المهجرين الكويتيين شعورا منهم بالواجب والمسؤولية وليس بروح المنة والتفضل.

وبعد تحرير الكويت وحاجتها الى التعمير والبناء ولا سيما بعد خروج او طرد الكثير من العمالة العربية والاجنبية، قصد بعض الشباب البحراني ارض الكويت للعمل فيها وللمشاركة في تعميرها. ولكن العقلية القبلية الحاكمة في الكويت ابت الا الصدود والنكران. اذ تميزت معاملة اهالي البحرين بالكثير من الغلظة والفظاظة البدوية من جهة والشعور بالتعالي والجحود من جهة اخرى.

وليت الامر قد توقف عند هذا الحد، ولكن الامور اخذت في التصاعد حتى بلغت اوجها في يوم الجمعة السادس والعشرين من شهر يونيو الماضي حينما منعت السلطات الكويتية عالم الدين البحراني السيد عبد الله الغريفي (٥٠ سنة) من دخول الكويت عندما كان راجعا من حج بيت الله الحرام ضمن الحملات الشعبية الكويتية. وقد اتسمت معاملة جلاوزة آل الصباح للعالم البحراني بالتعسف والشدة، اذ رفضوا مناقشة القرار او طبيعته او اسبابه.

واستمر التصعيد من جانب سلطات آل الصباح اذ داهمت مجموعات من شرطة المباحث والشرطة العسكرية باسلحتهم شقق الشباب البحراني في الكويت والسالمية في الساعة الثالثة والربع من فجر يوم الثامن والعشرين من الشهر نفسه. وبعد ان اقتحموا الشقق وروعوا الساكنين انهالوا عليهم ضربا وشتما ثم فتشوا الشقق وعصبوا اعين الشباب واقتادوهم الى مركز (بنيد القار) في مدينة الكويت. وقد كانت الحصيلة ١٥ شابا بينهم غلام في الثالثة عشرة من عمره كان آنذاك في زيارة لاخيه. والمعتقلون هم:

١ـ خليل ابراهيم الشجار (٢٣ سنة)، ٢ـ منصور عبد الرسول علي (٢٦ سنة)، ٣ـ هادي السيد عبد الله (٢٤ سنة)، ٤ـ محمد رضا غلوم (٢٥ سنة)، ٥ـ مجيد عبد الرضا (١٣ سنة)، ٦ـ عبد الجبار عبد الرضا (٢٥ سنة)، ٧ـ ابراهيم الطشاني (٢٥ سنة)، ٨ـ محمد عباس محمد (٢٤ سنة)، ٩ـ حسن علي حسن (٢٣ سنة)، ١٠ـ حسين علي حسن (٢٢ سنة)، ١١ـ سعيد ابراهيم الخال (٢٤ سنة)، ١٢ـ عبد الله ابراهيم الخال (٢٨ سنة)، ١٣ـ حسين علي حسن (٢٦ سنة)، ١٤ـ صادق المدني (٢٩ سنة)، ١٥ـ السيد موسى الديهي (٢٧ سنة).

وفي اليوم التالي بدأ التحقيق معهم، وقد كانت الاسئلة اكثرها تحمل الطابع الطائفي، حيث سئلوا عن المذهب، والمقلّد والحسينيات وما شابه؟.. وقد تعرض بعضهم للضرب والشتم والاستخفاف بهم وبرموز الشيعة.

وبعد انتهاء فترة التحقيق، اخذوا لهم صورا شخصية كما طبعت بصماتهم، ومن ضمنهم الطفل عبد الجبار عبد الرضا (١٣ سنة). وفي يوم الثلاثاء ٩٢/٦/٣٠ افرج عن بعضهم بعد التوقيع على تعهدات شخصية بعدم الانضمام لاي حزب او تيار سياسي وبقي منهم خمسة آخرون رهن الاعتقال.

في يوم الاربعاء ٩٢/٧/١ اقتيد اربعة من الخمسة الى مبنى وزارة الداخلية الكويتية والزموهم بالتوقيع على تعهد بالخروج من الكويت في غضون اسبوع واحد، وهم ١ـ محمد عباس محمد ٢ـ حسن علي حسن ٣ـ حسين علي حسن ٤ـ سعيد ابراهيم الخال.

في الحقيقة لم يكن من المتوقع ابدا ان تكون معاملة السلطات الكويتية الى البحارنة بهذه الصورة المشينة، بل على العكس، كان البحرانيون يتوقعون ان يكون الاحترام والتقدير هما الميزتان اللتان تشكلان اسس التعامل مع الاخوة لتمتين روابط الجوار والمصاهرة بين الشعبين الكويتي والبحراني. ولكن ما حدث والذي ما زال يحدث هو عكس ذلك كله. اننا نعلم ان شعب الكويت الشقيق ليس راضيا عما يحدث وان اراد ذلك جلاوزة قبيلة آل الصباح. وكل ما نتمناه ان تتوقف هذه الممارسات غير الاخوية ضد اهل البحرين وغيرهم من الاخوة العرب. ونطالب الحكومة الكويتية برد الاعتبار الى هؤلاء المظلومين وذلك بتعيين لجنة تحقيق للنظر في ما حدث، وعلى ضوء ذلك دفع تعويضات مالية للمتضررين من ذلك التصرف غير الانساني.

منظمة العفو الدولية: انتهاكات حقوق الانسان في البحرين مستمرة

صدر الشهر الماضي التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية واشتمل على اوضاع حقوق الانسان في بلدان العالم. وحظيت البحرين، كعادتها، بنصيب غير قليل في مجال انتهاك حقوق الانسان. والتقرير يغطي فترة عام واحد هو العام ١٩٩١. وجاء في مقدمة التقرير عن البحرين ما يلي: «اعتقل عشرات ممن تشك الحكومة في معارضتهم لها بدون تهمة او محاكمة في مطلع العام وبقوا في الاعتقال شهورا عديدة. ومن ضمن هؤلاء من يعتقد انهم سجناء رأي. وقدم معارضون آخرون للحكومة الى المحاكمة، وبقي في السجن ما بين ٨٠ ـ ٩٠ سجينا سياسيا كانوا قد حكموا بالسجن بعد محاكمات غير عادلة في السنوات الماضية».

ومضى التقرير قائلا: «استمر افراد الطائفة الشيعية التي تشكل الاغلبية يتعرضون للاعتقال العشوائي والتوقيف بدون محاكمة لاسباب سياسية، وخصوصا في الشهور الاولى من العام خلال حرب الخليج. وقد اعتقل العشرات في سترة وبني جمرة ورأس الرمان واوقفوا طبقا لقانون امن الدولة لعام ١٩٧٤ الذي يخول وزير الداخلية اصدار قرار بالاعتقال الاداري بدون تهمة او محاكمة لفترات تتجدد حتى تصل ثلاث سنوات. وقال التقرير ان عبد الله فخرو اعتقل في مطلع العام بسبب معارضته دور البحرين في حرب الخليج. كما اعتقل في شهر مارس عالمان شيعيان هما السيد علوي البلادي والشيخ علي عاشور على اثر مسيرة سلمية احتجاجا على معاملة العراق آية الله الخوئي».

وقال التقرير ان عددا آخر من البحرانيين اعتقلوا عندما رجعوا الى البلاد من الخارج. وقد اوقف عدد منهم لايام او اسابيع ثم طردوا من البحرين. كما ذكر التقرير انه في ١٤ ديسمبر اعتقل الدكتور عبد اللطيف المحمود، استاذ الدراسات الاسلامية بجامعة البحرين بعد عودته من الكويت حيث القى محاضرة حول آفاق الوحدة في مجلس التعاون الخليجي وذلك في ندوة نظمتها جامعة الكويت. وقد اعتقل الدكتور المحمود حتى ٢٨ ديسمبر حيث اطلق سراحه بكفالة.

وقد بقي ٨٠ ـ ٩٠ سجينا سياسيا في السجن بعد، ومن بينهم سجناء رأي. ومعظمهم ينسب الى مجموعات اسلامية ممنوعة مثل الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين وجمعية التوعية الاسلامية وحزب الله.

وقد قدم ٢٠ شخصا على الاقل الى المحاكمة امام محكمة الاستئناف المدنية العليا التي لا تصل مستوياتها الى المستوى الدولي للمحاكمة العادلة. وقد حكم على عبد العظيم الريس بالسجن عاما واحدا ثم اطلق سراحه لانه كان قد قضى اكثر من ذلك. وبدأت محاكمة حوالي ١٥ شخصا يدعى انهم اعضاء في منظمة سياسية محظورة وكانوا موقوفين منذ شهر يونيو ١٩٩٠، وقيل انهم عوملوا معاملة سيئة، وقد اطلق سراحهم بكفالة في شهر اكتوبر ويتوقع محاكمتهم في نهاية العام.

وقد استمر السجناء في احتجاجهم على الاوضاع السيئة للسجن، ووردت انباء عن تطور مستويات السجن كما نقل بعض السجناء الى المستشفى للمعالجة.

● وزير الداخلية ●

وطلبت منظمة العفو الدولية معلومات عن اشخاص تعتقد انهم سجناء رأي، وعبرت عن قلقها للحكومة بسبب اللجوء لاحتجاز انفرادي لمدة طويلة، الامر الذي يسهل التعذيب والمحاكمات غير العادلة للسجناء السياسيين. واستمرت في مطالبتها حكومة البحرين بالتصديق على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وقانون منع الارهاب، والقانون المعارض للتعذيب والمعاملة المهينة واللاانسانية والقاسية او العقاب.

وفي شهر ابريل قدمت منظمة العفو الدولية معلومات عن قلقها في البحرين الى الامم المتحدة. وفي شهر مايو اصدرت المنظمة تقريرا بعنوان «البحرين: انتهاكات حقوق الانسان». وفي شهر يونية كتب وزير الداخلية الى المنظمة مدعيا انه لا يوجد سجناء رأي في البحرين. ونفى وجود اعتقال انفرادي وطلب من المنظمة زيارة البحرين، ولكن مع نهاية العام لم يتم الاتفاق على تاريخ مناسب.

وظلم ذوي القربى أشد..

ان تطعن من الخلف، فذلك اسوأ الغدر واكثر الجراح ايلاما. فقد تفهم ان يواجهك عدوك ضربة بضربة ويمعن في قتلك في ميدان الصراع، وقد تعذر من يدافع عن نفسه، وتستوعب ان يبدي انسان حماسا وهو يقارع خصمه بالسيف. اما ان تأتيك الضربة ممن انقذت حياته وهو يتعرض لعدوان عدو مشترك، فذلك ما تأباه الخلق والإباء. فلن يشعر بحراني واحد بالغدر لو وجه جلاوزة صدام حسين طعناتهم الى احد من ابناء البحرين، ذلك لانهم رفضوا عدوانه على الكويت وبذلوا ما في وسعهم لتخفيف العبء والعناء عن اهلها. ولكن ان تأتي الطعنات، الواحدة تلو الاخرى، من حكومة الكويت، فذلك ما يضاعف الآلام ويبعث في النفس التقزز والاشمئزاز.

ما ذنب شباب البحرين الذين قدموا الى الكويت تضامنا مع اخوتهم هناك ورغبة في الوقوف صفا واحدا مع ابناء الكويت، ولماذا يمعن جلاوزة آل الصباح في ايذائهم والتلذذ بتعذيبهم. لماذا يقف هذا البحراني الذي لا يتجاوز من العمر الثالثة عشرة من العمر امام جلاد هرب من بلده عند اول اطلاقة نار في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ليبرر له انتماءه الاسلامي والتزامه بعقيدة السماء، ماذا عمل وهو الذي وقف الى جانب الحق وقت الشدة وفتح قلبه وبيته وروحه الى اخيه الذي اصبح ضحية لبطش صدام حسين وجبروته. لماذا هذا الاستعلاء والنرجسية والاستكبار، واية مصلحة لشعب الخليج من هذه الالاعيب والسياسات غير المسؤولة التي يمارسها جهاز الامن الكويتي ضد الاخوة الخليجيين، فهل عجز عن مواجهة صدام حسين وجلاوزته واستطاع مواجهة من وقف معه في خندق واحد عند الشدة؟

اننا لا نعتقد ان هؤلاء الجلاوزة وقفوا في خندق المقاومة، وما نعرفه عنهم انهم كانوا يتسكعون في شوارع اوروبا وامريكا عندما كانت دبابات صدام وجنوده يعيثون في الكويت فسادا. وفساد جهاز الامن الكويتي جعله يقبل بالوقوف وراء الصفوف بانتظار المعركة بين قوات الحلفاء وجيش العراق. ففي تلك اللحظات كان هذا الجهاز مشغولا جدا بجمع المعلومات وبترتيب الملفات، ولكن عمله لم يكن موجها ضد صدام ونظامه، بل ضد الشعب الكويتي بدرجة اولى وشعب الخليج بالدرجة الثانية. فعقليته لم تتغير بعد الغزو، بل انه ما يزال موجها لقمع الشعب، وما يزال يعتقد ان الخطر على البلاد يأتي من ابنائها وليس من اعدائها. ولذلك فمجال عمله الاول مراقبة ابناء الخليج وارهابهم، فهو مصاب بعقدة النقص ولا مجال لسدها، في نظره، الا بانتهاج سياسة القوة واستعراض العضلات ليس ضد الاقوياء والاعداء الحقيقيين بل ضد المستضعفين، طيبي القلوب والبسطاء. هؤلاء خدعتهم الشعارات فاعتقدوا ان الازمة غيرت طبائع المستبدين، وعقليات الديكتاتوريين، فهرعوا الى «الكويت الحرة» للتعبير العملي عن ايمانهم الحقيقي بمفاهيم التضامن والتلاحم والوحدة.

احلام شبابنا هذه تبخرت عندما قرع شياطين الامن الكويتي ابواب بيوتهم في الساعات الاولى من صباح الثامن والعشرين من شهر يونية الماضي وهجموا مدججين بالسلاح على النائمين يوقظونهم بقعقعة السلاح ويدوسونهم بأحذيتهم ويسبونهم ويشتمونهم ويطعنونهم باعقاب البنادق ويقلبون الكتب الدينية التي لديهم وكأن بين اوراقها اسلحة مخبأة لقلب نظام الحكم بالقوة. وعندما سيق شبابنا الى مخافر امن الدولة كانوا ما يزالون يتعاملون مع القضية بسذاجة معتقدين ان المسألة لا تعدو اشتباها بالهوية وخطأ فنيا حدث بسبب تدمير اجهزة الاستخبارات القديمة. ولم يكونوا يعرفون ان اول ما دخل البلاد كان خبراء المباحث والارهاب واحدث انواع التكنولوجيا المستعملة للقمع والتعذيب. لم يدرك اصحابنا هول المصاب الا عندما بدأت جلسات التعذيب والتحقيق والاهانة، تماما كما فعلوا مع حمزة الغنامي عندما اعتقلوه في شهر فبراير الماضي واذاقوه من العذاب ما لم يفعله العراقيون مع الكويتيين أيام الاحتلال. ويبدو ان جهاز امن الكويت يريد الانتقام من الضعفاء لانه فشل في مواجهة الاقوياء.. وهذه سمة المهزومين.

كانت احلى ساعات الشباب عندما عبروا الحدود الى السعودية ومنها الى البحرين، ليس لان حكومتي هاتين البلدين تتمتعان بالعدل والتسامح بل لانهم خرجوا من جحيم مباشر وداسوا نارا تحت الرماد. ان القلب ليحزن وهو يكتب هذه الكلمات، وان العقل ليحار وهو يفكر في الليالي السوداء التي قضاها اكثر من ١٥ شابا بحرانيا في زنزانات امن الدولة الكويتي، هذا الجهاز الارهابي الذي يتناسى ان شباب البحرين قدموا من التضحيات البشرية خلال ازمة الكويت ما لم يقدمه شعب خليجي آخر. فهناك ثمانية اشخاص مجهولو المصير في العراق بالاضافة لعدد من القتلى والجرحى والاسرى. بعد كل هذا افلا يموت القلب غيظا من هذا الواقع المر.. انه يبدو خيالا ولكن وسائل التعذيب الحديثة التي يستعملها جهاز الامن الكويتي جعلته حقيقة!

والعلاقات مع ايران هي الاخرى موضع اختلاف غير قليل بالرغم من تحسن العلاقات بين الجمهورية الاسلامية ودول مجلس التعاون الخليجي.

٥- وهناك اختلافات غير ظاهرة مرتبطة بالصراع بين النفوذين الاميركي والبريطاني في الخليج. فالبريطانيون غير مرتاحين من ارتماء الكويت بدون حدود في احضان الولايات المتحدة الامريكية، ويمارسون نفوذهم في هذا المجال من خلال تشجيع حكومتي عمان والبحرين على عدم الاستمرار في القطيعة مع العراق. ولكل هذه المواقف والسياسات انعكاساتها على الموقف الخليجي العام الذي بدا متارجحا خلال الشهور الاخيرة.

٦- واخيرا هناك اختلافات بين الانظمة الخليجية حول الاوضاع السياسية الداخلية. فبينما تجري الاستعدادات في الكويت لانتخابات مجلس الامة تشعر كل من السعودية والبحرين بالحرج الشديد من هذه الخطوة وتعتبر ان النموذج الكويتي خطرا على اوضاعهم الداخلية. وتمارس الرياض ضغوطا غير قليلة على حكومة آل الصباح للتخلي عن خيار الانتخابات سواء عن طريق الاتصالات المباشرة ام بتوجيه وسائل الاعلام السعودية باتجاه يناقض الطرح الديمقراطي ويبالغ في اية مشكلة داخلية في الكويت ناجمة عن التنافس الشعبي في ميدان الانتخابات.

وهكذا تتضح حقيقة الواقع الخليجي على مستوى العلاقات بين القبائل الحاكمة، وهو واقع يقض مضاجع السعودية بشكل خاص لانه تعبير عن فشل سياساتها وعدم قدرتها على توفير منهج سياسي يقتنع به الجميع. ويتوقع استمرار هذه التناقضات بدون تراجع. والسبب في ذلك ان العقلية القبلية التي تحكم الخليج اليوم لم تتطور عما كانت عليه القرن الماضي مثلا، وعليه فليس هناك مجال كبير للاصلاح السياسي. ويستفيد نظام صدام حسين من هذه التناقضات كثيرا، بينما يكون الشعب الخليجي الضحية الاولى لتناقض سياسات حكوماته ومواقفها، لان عليه ان يدفع ثمن الاختلاف، بينما يحرم من قبض ثمرات الاتفاق. والامل ضئيل جدا في تغير الوضع الحالي الى وضع افضل طالما استمر شعور هذه العوائل الحاكمة بوجود غطاء سياسي وعسكري لتصرفاتها.

عامان على الاحتلال العراقي - البقية

٤- الاختلاف العميق بين الحكام الخليجيين حول قضايا جوهرية في مقدمتها مسألة امن الخليج والعلاقات مع ايران ومصر وسوريا. وهنا ما يزال اللغط قائما حول ما سمي «اعلان دمشق» بجوانبه الثلاثة، السياسية والاقتصادية والعسكرية. وبسبب عدم وضوح الاستراتيجية المطلوبة لتامين منطقة الخليج، فقد اصبح هذا الاعلان معلقا، بينما صرح المسؤولون الخليجيون في اكثر من موقع بالالتزام بجانبي السياسة والاقتصاد وتعليق الجانب العسكري في اعلان دمشق.